الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الرأي العام تجاه الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مايو 2025

مايكل روبنز
جامعة برينستون

الملخص التنفيذي

بعد أن قام الرئيس التونسي قيس سعيد بحلّ البرلمان في يوليو/تموز 2021، اعتبر بعض المراقبين أن ذلك شكّل نهاية رسمية للتجارب الديمقراطية التي أعقبت موجة الاحتجاجات الواسعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عامي 2010-2011. في الوقت الراهن، تشير المؤشرات الدولية مثل فريدوم هاوس إلى عدم وجود أية دولة "حرّة" بالكامل بين أعضاء جامعة الدول العربية، ما يعني غياب الديمقراطية في أي من هذه الدول.

ومع ذلك، فإن نظرة المواطنين في المنطقة تكشف عن صورة أكثر تعقيدًا. تُظهر نتائج الاستطلاع الأخير الذي نفّذه الباروميتر العربي في ثماني دول عربية أن المواطنين لديهم تقييمات متباينة لمدى تمتعهم بنظام ديمقراطي. فعلى مقياس يتراوح من 0 إلى 10، يصنف معظم الناس بلدانهم فوق نقطة المنتصف بقليل، ما يشير إلى أنهم يرون أن نظام الحكم في بلادهم أقرب قليلًا إلى الديمقراطية منه إلى الديكتاتورية. إلا أن التباين في التقديرات كان كبيرًا، حيث تراوحت المتوسطات بين 7.7 كأعلى قيمة و3.3 كأدنى قيمة؛ ما يعكس تباينًا واضحًا في نظرة المواطنين لطبيعة النظام السياسي في بلدانهم.

ما الذي يفسر هذا التفاوت؟ النظرة الدقيقة على النتائج تُظهر أن الاعتبار الأهم يتعلق بمعنى كلمة "ديمقراطية". لغويًا، "الديمقراطية" ليست كلمة عربية، بل هي مأخوذة من اللغة اليونانية. في السياق الغربي، اختزل بعض الباحثين مفهوم الديمقراطية في إجراء انتخابات دورية وتنافسية، كما هو الحال في تعريف جوزيف شومبيتر. في حين وسّع آخرون المفهوم ليشمل الحقوق المدنية الأساسية وحماية الأقليات، من بين عناصر تعريفية أخرى، إلا أن جميع التعريفات تشميل التركيز على الانتخابات الدورية، الحرة والنزيهة.

على ذلك، تعريف الديمقراطية ليس محل اتفاق كامل، ويتضح هذا الأمر عند النظر إلى التعريف من زاوية شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في الواقع، تُظهر البيانات أن المواطنين في المنطقة لا يربطون بين الديمقراطية والانتخابات الحرة والنزيهة بنفس القوة التي يربطون بها الديمقراطية بصفات أخرى مثل المساواة أمام القانون، وضمان الحقوق المدنية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، والأمان من المخاطر الجسدية، وغياب الفساد. في الواقع، "الانتخابات الحرة والنزيهة" هي السمة الأقل ارتباطاً بقوة بتعريف الديمقراطية بالنسبة لشعوب المنطقة. لا يعني هذا أن الانتخابات لا تهمّ في الأنظمة الديمقراطية - إذ تشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى ترى أن لها أهمية - ولكن الصفات الأخرى ترتبط بمفهوم الديمقراطية بشكل أقوى في أذهانهم. بالنسبة لمعظم المواطنين، فإن وجود نظام يوفّر الحماية القانونية الأساسية، ويضمن حياة آمنة، وموارد كافية لتلبية الاحتياجات، بعيدًا عن بلاء الفساد، يمثل تصورهم لتعريف الديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر أن تجربة استطلاعية جديدة نفذها الباروميتر العربي أظهرت بشكل واضح كيف يفهم المواطنون في المنطقة مفهوم الديمقراطية. فهم ينظرون إليها على أنها تتشابه بدرجة كبيرة مع مفهوم "الكرامة"، والتي ترتبط بدورها بالمساواة أمام القانون، وضمان الحقوق المدنية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، والأمان من الخطر الجسدي، وغياب الفساد، بالإضافة إلى الانتخابات الحرة والنزيهة. من اللافت أن المحتجّين الذين خرجوا في عام 2011 كانوا يهتفون من أجل "الكرامة" وليس "الديمقراطية"، إلا أن التعريفين، عمليًا، متطابقان تقريبًا.

يساعد هذا الفهم لمفهوم الديمقراطية في تفسير العديد من التحديات التي واجهتها التحولات التي تلت عام 2011. ففي تونس، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار الربع بحلول عام 2019 مقارنةً بعام 2011.[1]وفي تونس ومصر، تزايدت مشاكل الأمن الشخصي، بينما دخلت دول مثل ليبيا وسوريا واليمن في صراعات مسلّحة. تُظهر نتائج الباروميتر العربي أن التفاوت الاقتصادي ظل قائمًا بينما لم يتحقق ضمان الحقوق المدنية. حتى في البلدان التي أُجريت فيها انتخابات، فإن نتائجها أفرزت في كثير من الأحيان حكومات ضعيفة، أو شعر كثير من المواطنين بأن المخرجات لا تمثل إرادتهم.[2] وفي المحصلة، لم تتوافق هذه النتائج مع تصورات المواطنين في المنطقة حول ما ينبغي أن تكون عليه الديمقراطية.

ربما نتيجة لذلك، أصبح المواطنون يفقدون الثقة في قدرة الأنظمة الديمقراطية على تحقيق إدارة وحوكمة أفضل. فعند اندلاع انتفاضات 2011، كانت قلة قليلة فقط في المنطقة تعتقد أن الديمقراطية ستؤدي إلى ضعف اقتصادي، أو إلى حالة من عدم الاستقرار، أو إلى نظام عاجز عن اتخاذ القرار. لكن بعد مرور عقد من الزمن، أصبحت الأغلبية في جميع البلدان تتبنى مثل هذه الآراء. لم تحقق الديمقراطية النتائج المرجوّة، وبدأت الشكوك تبرز حيال هذا النظام. حكم المواطنون على الديمقراطية من خلال نتائجها، لا من خلال قدرتهم على التأثير في مدخلات النظام عبر الانتخابات.

[1] انظر/ي: أماني جمال ومايكل روبنز. 2022. "لماذا تعثرت الديمقراطية في الشرق الأوسط"، Independent عربية [نُشر بالإنجليزية في "فورين بوليسي"]، 27 مارس 2022.

[2] انظر/ي: مايكل روبنز. 2015 "بعد الربيع العربي" [الأصل بالإنجليزية]: Robbins, Michael. 2015. "After the Arab Spring: People still want democ- racy." Journal of Democracy 26:4، 80-89.

مع ذلك، لا يعني هذا أن المواطنين قد تخلوا عن الديمقراطية. فعلى الرغم من إدراكهم لبعض أوجه القصور المحتملة في نظام الحُكم الديمقراطي؛ لا تزال الأغلبيات في كل البلدان ترى أن الديمقراطية أفضل من غيرها من الأنظمة. كما يؤكد أكثر من النصف في معظم الدول أن الديمقراطية هي النظام الوحيد المقبول للحكم. وللتأكيد على هذه النقطة، فإن القليل فقط من المواطنين يربطون المشاكل القائمة بالديمقراطية تحديدًا. بل على العكس، تُربط هذه المشاكل بدرجة أكبر بالأنظمة غير الديمقراطية. وبذلك، يبدو أن الرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد توصل خلال العقد الماضي إلى استنتاج مشابه لما قاله تشرشل: "الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم، باستثناء كل الأشكال الأخرى التي جُرّبت بين الحين والآخر". فعلى الرغم من حالة الإحباط المرتبطة بأوجه قصور الديمقراطية، لا تزال هي النظام الأفضل في نظر شعوب المنطقة.

كما تُظهر النتائج أن المواطنين لا يتفقون على تعريف موحّد لمفهوم الديمقراطية عند مقارنة الأنظمة القائمة حول العالم. فعند سؤالهم عن مدى ديمقراطية دول أجنبية، كان الفرق في التقييم بين ألمانيا والولايات المتحدة والصين ضئيلًا نسبيًا. لا يُقيّم المواطنون الأنظمة بناءً على الحقوق والحريات والانتخابات فقط، بل بناءً على تصورات أخرى. وعلى الأرجح، تحظى الصين بتقييم أعلى نظرًا لصورة النموذج الاقتصادي التنموي الصيني الذي يُنظر إليه في عدة دول في المنطقة على أنه جدير بالتجربة.

أما النتيجة العامة في المنطقة، فهي أن المواطنين يرون أن المشهد السياسي يعاني من حالة جمود. ففي معظم الدول التي شملتها الاستطلاعات، ترى الشريحة الأكبر من المواطنين أن مستوى الديمقراطية اليوم لم يتغير كثيرًا مقارنة بما كان عليه قبل عام 2011. أما الاستثناءان الرئيسيان فهما تونس والمغرب، حيث تسود قناعة نسبية بأن الوضع الديمقراطي قد تحسّن. لكن بشكل عام، لم يُحدِث ما وُصف بـ"التجربة الديمقراطية" في المنطقة تقدّمًا واضحًا على هذا الصعيد. لا يزال المواطنون يبحثون عن نظام سياسي يحقق لهم الكرامة. فآمال الأيام الأولى من انتفاضات الربيع العربي قد تراجعت أمام واقع قاسٍ مفاده أن النظام القائم لم يتغير، ولا توجد رؤية واضحة لتحقيق تلك الأهداف.

هذه من بعض أبرز نتائج الدورة الثامنة من استطلاعات الباروميتر العربي التي نُفِذت في عامي 2023-2024، والتي شملت ثمانية استطلاعات وطنية ممثّلة للرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشملت الاستطلاعات - بما خرجت به من نتائج - أكثر من 15 ألف مقابلة في مختلف أنحاء المنطقة، بهامش خطأ لا يتجاوز ±3 نقاط مئوية في كل دولة. وتشير النتائج عمومًا إلى أن المواطنين باتوا يدركون أن الديمقراطية ليست حلاً سحريًا لجميع مشكلات بلدانهم، لكنها تبقى النظام السياسي الذي يحظى بالدعم الأكبر مقارنة بالأنظمة الأخرى.

دعم الديمقراطية

لا تزال نسبة التأييد المعلَن للديمقراطية مرتفعة في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي جميع البلدان التي شملتها الدورة الثامنة من استطلاعات الباروميتر العربي، يوافق ما لا يقل عن 73٪ من المواطنين على أن الديمقراطية، رغم ما قد يرتبط بها من مشاكل، تبقى أفضل نظام للحكم. هذه القناعة أعلى ما تكون في الكويت (85 بالمئة) يليها الأردن (84 بالمئة)، ثم تونس (79 بالمئة) وموريتانيا (77 بالمئة).

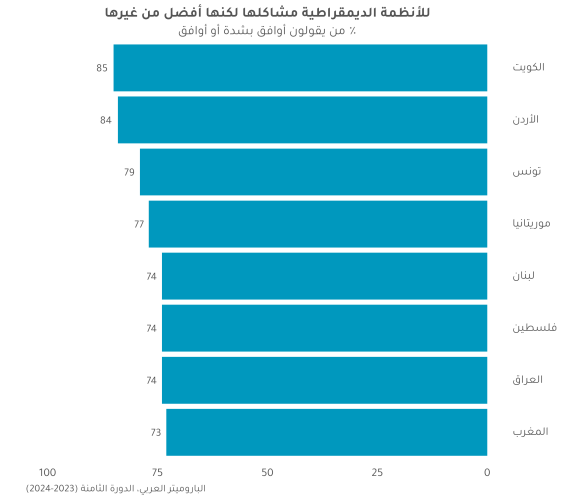

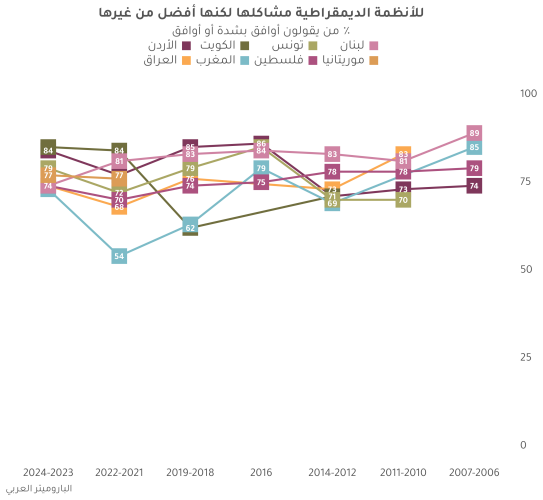

هذا المستوى المرتفع من التأييد للديمقراطية كنظام حكم لطالما لوحظ في المنطقة على مدار العقدين الماضيين. فقد عبّرت الأغلبية في معظم البلدان عن تفضيلها للديمقراطية، حيث أشار ما لا يقل عن سبعة من كل عشرة أشخاص إلى هذا التفضيل في معظم استطلاعات الباروميتر العربي في هذه الدول. ومع ذلك، شهدت هذه النسبة بعض التغيرات بمرور الوقت، بما في ذلك خلال العامين الماضيين. ففي الفترة الأخيرة، ارتفع التأييد للديمقراطية بشكل ملحوظ، بما في ذلك زيادة بمقدار 19 نقطة مئوية في المغرب، و7 نقاط في كل من الأردن وتونس، و6 نقاط في العراق. أما في لبنان، على النقيض، فقد انخفضت نسبة التأييد بمقدار 7 نقاط مئوية.

تُقاس درجة الالتزام بالديمقراطية أيضًا عبر سؤال بديل لا يكتفي باعتبارها أفضل نظام، بل يستفسر عمّا إذا كانت الديمقراطية هي النظام الوحيد المقبول للحكم. وفقًا لهذا المقياس، يبقى التأييد قويًا وإن كان أقل نسبيًا. ففي الأردن، يؤكد 70 بالمئة أن الديمقراطية هي دائمًا النظام الأفضل، و65 بالمئة في تونس، و60 بالمئة في المغرب يشاركون هذا الرأي. أما في الدول الأخرى التي طُرح فيها هذا السؤال، فقد كانت النسب أقل، حيث عبّر ما يزيد قليلًا عن نصف المواطنين في العراق وفلسطين (56 بالمئة)، وموريتانيا (54 بالمئة)، عن هذا الالتزام، بينما بلغت النسبة 47 بالمئة فقط في لبنان.

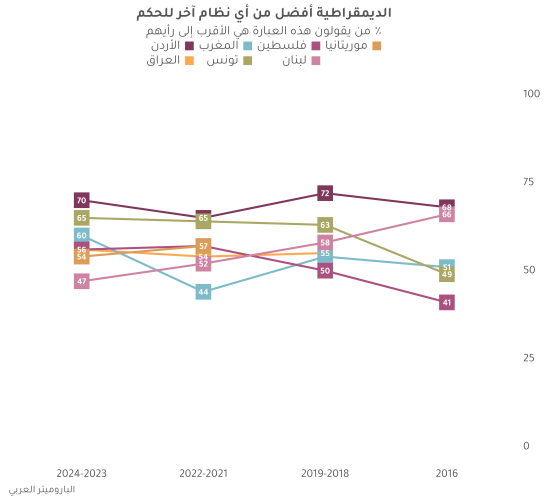

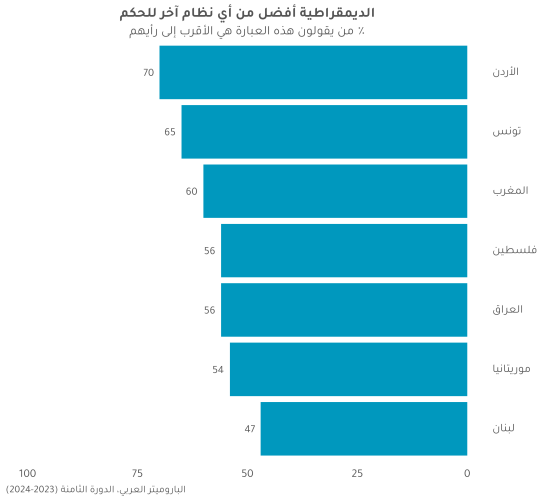

وقد تباينت نسبة المواطنين الذين أعربوا عن التزامهم الكامل بالديمقراطية بمرور الوقت. ففي فلسطين وتونس، سُجلت زيادات من عشر نقاط مئوية أو أكثر قياساً إلى ما كان عليه الحال في عام 2016، بينما انخفضت النسبة في لبنان بنحو 20 نقطة خلال الفترة نفسها. ومع أن العامين الماضيين شهدا ارتفاعًا في نسبة المواطنين الذين يرون أن الديمقراطية هي أفضل نظام للحكم، إلا أن نسبة من يرونها النظام الوحيد المقبول لم تشهد ارتفاعًا مماثلًا. فقد زادت النسبة في المغرب (+16 نقطة) والأردن (+5 نقاط)، بينما انخفضت في لبنان (-5 نقاط)، وبقيت شبه مستقرة في البلدان الأخرى.

مخاوف بشأن الديمقراطية

بين دورتي الباروميتر العربي 2019-2018 و2022-2021، شهدت نظرة المواطنين للديمقراطية في المنطقة تحوّلًا ملحوظًا.[3] فقد ارتفعت بشكل كبير المخاوف المرتبطة بضعف الأداء الديمقراطي في عدد من المجالات. لكن من بين هذه المخاوف، برزت القناعة بأن الأداء الاقتصادي في ظل الديمقراطية ضعيف كمصدر قلق رئيسي. ففي عدة بلدان، أصبح المواطنون أكثر ميلًا بنسبة تفوق 20 نقطة مئوية إلى تبني هذا الرأي في دورة 2022-2021 مقارنة بدورة 2019-2018.

تشير نتائج الدورة الثامنة الأبرز من بين نتائج استطلاع الباروميتر العربي إلى أن هذا الاتجاه التصاعدي السابق في ربط الديمقراطية بالأداء الاقتصادي الضعيف قد توقّف فعليًا. ففي معظم البلدان التي شملها الاستطلاع، أصبح المواطنون

[3] تقرير الدورة السابعة للباروميتر العربي عن الديمقراطية هنا

أقل ميلًا للربط بين الديمقراطية والأداء الاقتصادي الضعيف مقارنةً بما كانوا عليه قبل عامين. في موريتانيا، تراجع هذا الارتباط بمقدار 12 نقطة مئوية، كما لوحظت تراجعات مماثلة في الكويت (10 نقاط)، المغرب (7 نقاط)، الأردن (7 نقاط)، وفلسطين (5 نقاط). وحدها العراق ولبنان وتونس لم تشهد تراجعًا في هذا المؤشر. ومع ذلك، لا تزال المخاوف بشأن هذا الارتباط السلبي واسعة الانتشار، حيث عبّر نصف المواطنين أو أكثر عن قناعتهم بأن الأداء الاقتصادي ضعيف في ظل الديمقراطية في خمس دول: العراق (76 بالمئة)، تونس (73 بالمئة)، فلسطين (58 بالمئة)، لبنان (53 بالمئة)، والأردن (50 بالمئة).

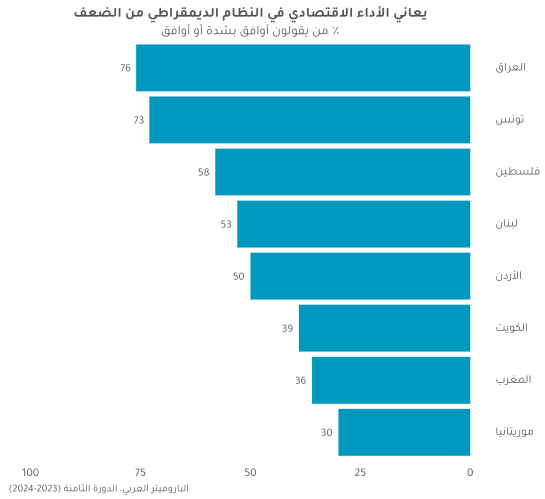

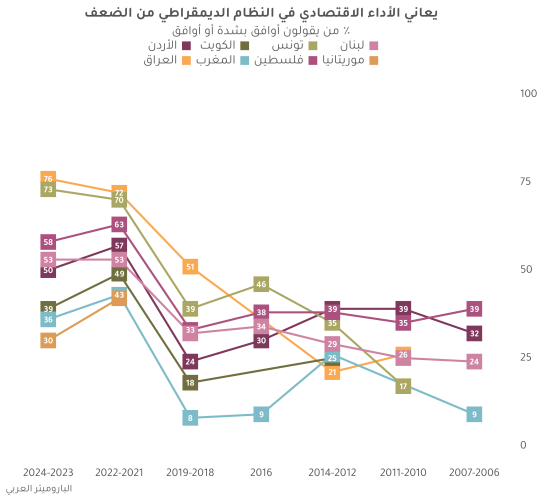

وتتبع التصورات حول عدم حسم الأنظمة الديمقراطية في اتخاذ القرار نمطًا مشابهًا. ففي خمس من أصل ثماني دول، يرى أكثر من نصف المواطنين أن الديمقراطية تتسم بعدم القدرة على الحسم: العراق (76 بالمئة)، تونس (73 بالمئة)، فلسطين (58 بالمئة)، الأردن (54 بالمئة)، ولبنان (53 بالمئة). ومع أن هذه القناعة شهدت ارتفاعًا كبيرًا بين دورتي 2018-2019 و2021-2022، فإن الزيادات خلال العامين الأخيرين اقتصرت على كل من تونس (+6 نقاط) والعراق (+5 نقاط). أما في بقية الدول، فقد انخفضت النسبة، بما في ذلك الكويت (-10 نقاط)، ولبنان (-7 نقاط)، وموريتانيا (-7 نقاط)، والمغرب (-5 نقاط).

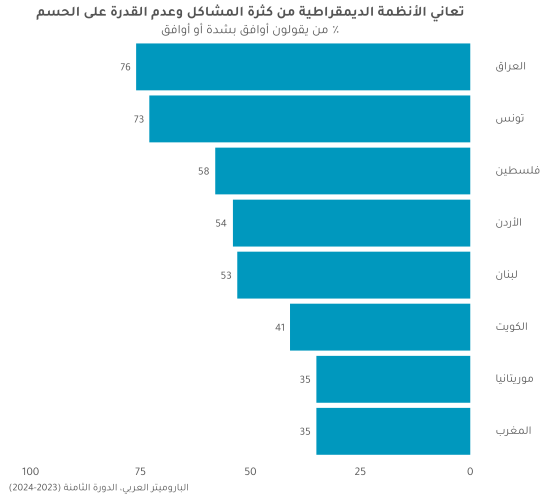

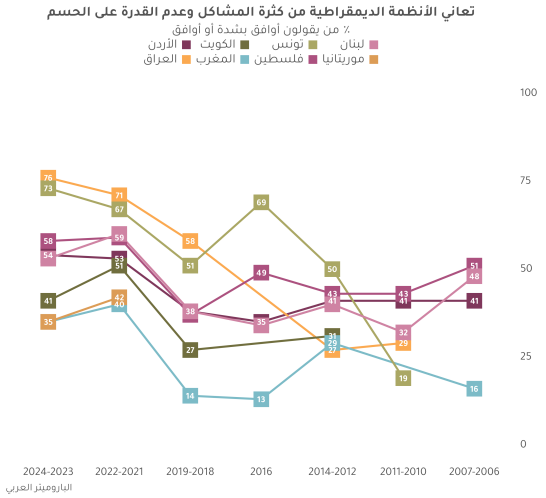

ينطبق النمط ذاته على التصورات المرتبطة بقدرة الديمقراطية على حفظ النظام والاستقرار. ففي الفترة بين 2018-2019 و2021-2022، ارتفعت المخاوف من أن الديمقراطية لا تحقق الاستقرار بشكل ملحوظ. لكن منذ ذلك الحين، لم تسجل هذه المخاوف ارتفاعات إضافية. بل على العكس، شهدت معظم الدول تراجعًا في هذه المخاوف خلال العامين الماضيين؛ حيث انخفضت النسبة في لبنان بمقدار 7 نقاط، وفي الكويت 6 نقاط، وفي موريتانيا 5 نقاط. بينما بقيت مستقرة تقريبًا في الأردن والمغرب، وسجلت ارتفاعًا طفيفًا في العراق وفلسطين (+4 نقاط).

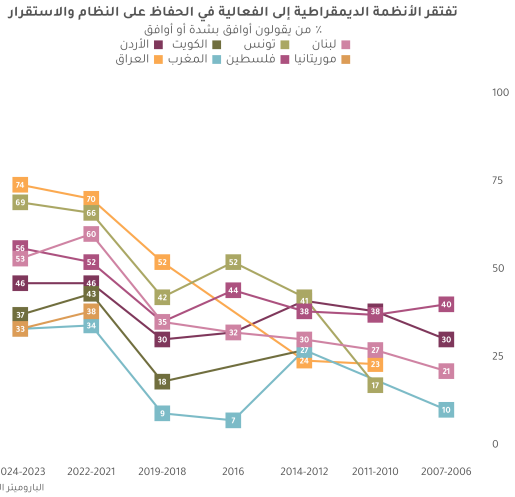

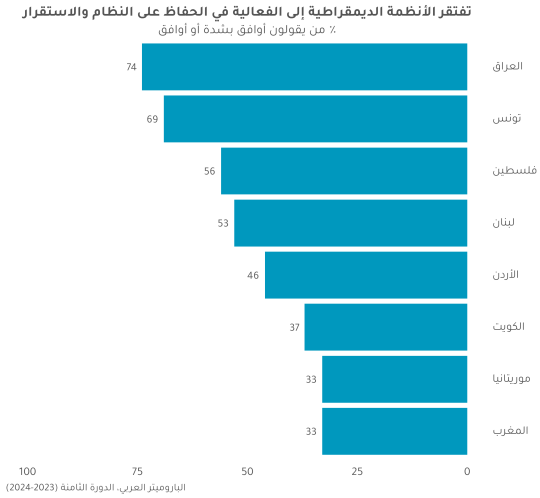

مخاوف بشأن الأنظمة غير الديمقراطية

للمرة الأولى، شمل الباروميتر العربي أسئلة تقيس مدى ربط المواطنين في المنطقة بين الأنظمة غير الديمقراطية والمشاكل المختلفة ربطاً سلبياً. تاريخيًا، كانت هذه الأنظمة تقدم أداءً اقتصاديًا أضعف من الأنظمة الديمقراطية، وتُسجّل مستويات أعلى من الفساد في المتوسط.[4] لكن في السنوات الأخيرة، ربما أدّى صعود الصين اقتصاديًا، أو تحسّن الأداء الاقتصادي في بعض النُظم الملكية، إلى تغيّر في نظرة المواطنين لهذه الأنظمة. ولقياس هذا التحول، اعتمد الباروميتر العربي نفس صيغة الأسئلة التي استخدمت لقياس الارتباط بين الديمقراطية والمشاكل، لتطبيقها على الأنظمة غير الديمقراطية.[5]

وتُظهر نتائج الدورة الثامنة من الباروميتر العربي أن الأغلبية في جميع الدول الثماني لا تربط الأنظمة غير الديمقراطية بأداء اقتصادي قوي. يشير أكثر من نصف المواطنين في كل من الدول إلى أن الأداء الاقتصادي في الأنظمة غير الديمقراطية ضعيف. تبرز هذه القناعة بقوة في العراق (73 بالمئة)، والأردن (72 بالمئة)، وتونس (71 بالمئة)، تليها فلسطين (65 بالمئة)، ولبنان (60 بالمئة)، والمغرب (58 بالمئة)، وموريتانيا (58 بالمئة)، والكويت (53 بالمئة). ومن بين جميع الدول، العراق وتونس فقط هما الدولتان اللتان يشير فيهما المواطنون إلى ارتباط الديمقراطية بأداء اقتصادي سلبي أكثر من ارتباطه بالأنظمة غير الديمقراطية.

[4] انظر/ي: Political development: and Democracy Limongi. Fernando and Cheibub, Antonio José Alvarez, E. Michael Adam, Przeworski, well-being and institutions in the world, 1950-1990. Cambridge University Press, 2000.

[5] تشمل هذه الأسئلة أربعة محاور: ما إذا كان الأداء الاقتصادي ضعيفًا في الأنظمة غير الديمقراطية، وما إذا كانت هذه الأنظمة تتسم بعدم الحسم في اتخاذ القرار، وما إذا كانت غير فعالة في الحفاظ على النظام، بالإضافة إلى الاعتقاد بأنه، رغم مشكلاتها، تظل الأنظمة غير الديمقراطية أفضل نظام حكم. ولا تشمل هذه الأسئلة سؤالًا موازيًا لما إذا كانت الأنظمة غير الديمقراطية دائمًا النظام المفضّل، على غرار السؤال المطروح بشأن الديمقراطية.

يعاني الأداء الاقتصادي في النظام غير الديمقراطي من الضعف
٪ من يقولون أوافق بشدة أو أوافق

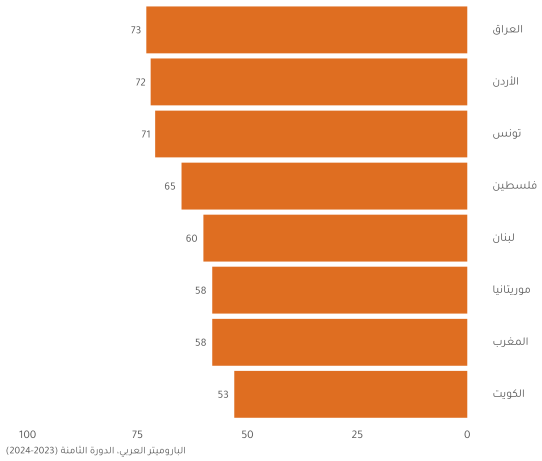

الباروميتر العربي، الدورة الثامنة (2023-2024)

تعاني الأنظمة غير الديمقراطية من كثرة المشاكل وعدم القدرة على الحسم
٪ من يقولون أوافق بشدة أو أوافق

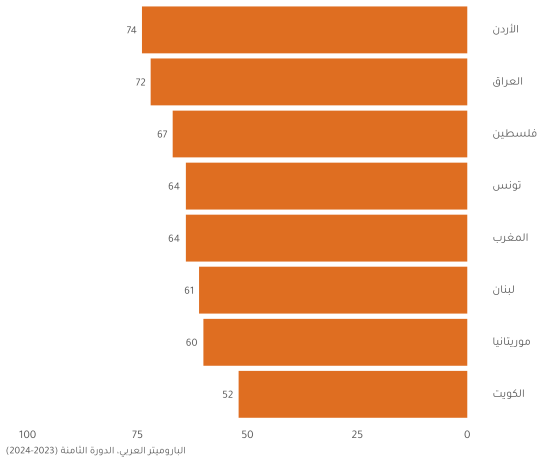

الباروميتر العربي، الدورة الثامنة (2023-2024)

كما تُظهر النتائج أن المواطنين في مختلف أنحاء المنطقة لديهم قناعة مماثلة بشأن ارتباط الأنظمة غير الديمقراطية بعدم الحسم وكثرة المشاكل. ففي جميع الدول التي شملها الاستطلاع، يوافق نصف المواطنين على الأقل أو يوافقون بشدة على أن هذه صفة أساسية في الأنظمة غير الديمقراطية. تبلغ هذه النسبة أعلى مستوياتها في الأردن (74 بالمئة)، يليه العراق (72 بالمئة)، ثم فلسطين (67 بالمئة)، وتونس (64 بالمئة)، والمغرب (64 بالمئة)، ولبنان (61 بالمئة)، وموريتانيا (60 بالمئة)، بينما كانت أدنى نسبة في الكويت (52 بالمئة). وكما في المؤشرات السابقة، في جميع الدول باستثناء العراق وتونس، كان المواطنون أكثر ميلًا إلى ربط الأنظمة غير الديمقراطية بعدم الحسم وكثرة المشاكل مقارنة بالأنظمة الديمقراطية.

كما يسود اعتقاد واسع بأن الأنظمة غير الديمقراطية غير فعالة في الحفاظ على الاستقرار والنظام العام. ففي كل الدول التي شملها الاستطلاع، يرى أغلب المواطنين أن غياب الاستقرار سمة من سمات الأنظمة غير الديمقراطية، حيث تتراوح النسبة من 71 بالمئة في الأردن إلى 53 بالمئة في الكويت. وكما هو الحال في المؤشرات الأخرى، في ست من أصل ثماني دول، كان المواطنون أكثر ميلًا إلى ربط غياب الاستقرار بالأنظمة غير الديمقراطية مقارنة بالديمقراطية. والاستثناءان هنا أيضًا هما العراق وتونس، حيث تميل الأغلبية قليلًا إلى ربط غياب الاستقرار بالديمقراطية.

تفتقر الأنظمة غير الديمقراطية إلى الفعالية في الحفاظ على النظام والاستقرار.
٪ من يقولون أوافق بشدة أو أوافق

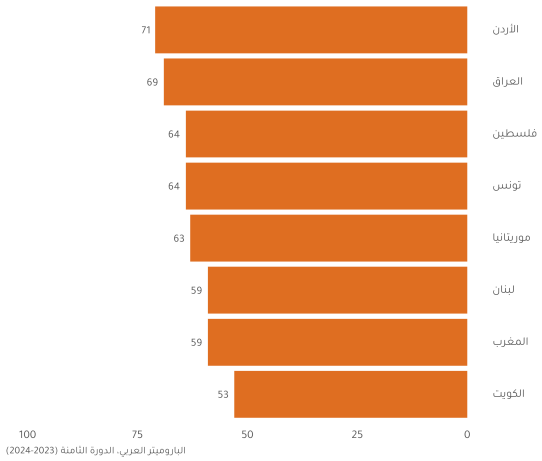

الباروميتر العربي، الدورة الثامنة (2023-2024)

للأنظمة غير الديمقراطية مشاكلها لكنها أفضل من غيرها.
٪ من يقولون أوافق بشدة أو أوافق

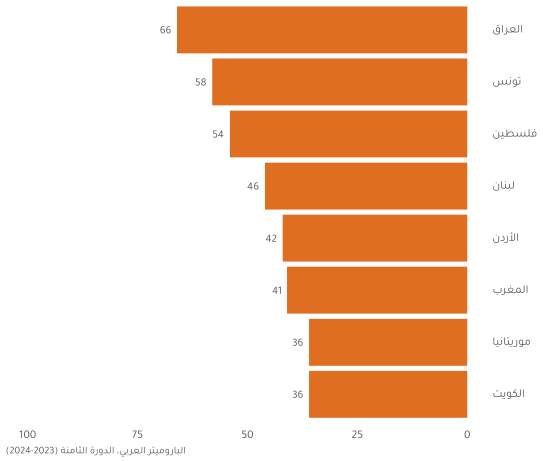

الباروميتر العربي، الدورة الثامنة (2023-2024)

وفي ضوء هذه المخاوف العامة من الأنظمة غير الديمقراطية، ليس من المفاجئ أن هذا النوع من الأنظمة لا يحظى بدعم واسع في المنطقة. ففي خمس من الدول الثماني، يقول أقل من نصف المواطنين إن النظام غير الديمقراطي أفضل من البدائل الأخرى، بما في ذلك الكويت وموريتانيا (36 بالمئة لكل منهما). ومع ذلك، فإن هذه الأنظمة لا تُرفض بشكل قاطع؛ إذ أبدى أكثر من أربعة من كل عشرة أشخاص شملهم الاستطلاع تأييدهم للأنظمة غير الديمقراطية في المغرب (41 بالمئة)، والأردن (42 بالمئة)، ولبنان (46 بالمئة). في المقابل، تُعرب الأغلبية عن تفضيلها لهذا النوع من الأنظمة في فلسطين (54 بالمئة)، وتونس (58 بالمئة)، والعراق (66 بالمئة).

من اللافت أن نسبة المواطنين الذين يفضلون الأنظمة غير الديمقراطية أقل بكثير من نسبة الذين يرون أن الديمقراطية هي دائمًا النظام الأفضل في جميع البلدان التي شملتها الدورة الثامنة من الباروميتر العربي. وتوجد فجوات - بين الفريق الذي يفضل الديمقراطية وذلك الذي يفضل النظم غير الديمقراطية - تفوق 20 نقطة مئوية في عدة دول، أبرزها: الكويت (49 نقطة)، والأردن (42 نقطة)، وموريتانيا (41 نقطة)، والمغرب (32 نقطة)، ولبنان (28 نقطة)، وفلسطين (20 نقطة). حتى في العراق، حيث كانت الفجوة الأقل، لا تزال هناك فجوة مقدارها 8 نقاط. وتوضح هذه النتائج أن المواطنين في مختلف أنحاء المنطقة يميلون بدرجة أكبر إلى تفضيل الديمقراطية على الأنظمة غير الديمقراطية. ومع ذلك، لا تزال هناك شريحة معتبرة من المواطنين ترى أن الأنظمة غير الديمقراطية قد تكون مفضّلة. وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك تفضيلًا عامًّا للديمقراطية، كما هو الحال في كثير من دول العالم، إلا أنه لا يوجد إجماع مطلق على أنها أفضل نظام حكم بالنسبة لجميع المواطنين.

تعريف الديمقراطية

تشكل كيفية تعريف المواطنين لمفهوم الديمقراطية أحد التحديات الأساسية في فهم نظرتهم لها في المنطقة. في أضيق تعريفاتها، تُعرّف الديمقراطية (التمثيلية) بأنها إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة تحدد من خلالها القيادة السياسية بناءً على إرادة الشعب. أما التعريفات الأوسع نطاقاً، فتضيف عناصر أخرى، أبرزها ضمان الحقوق الأساسية، وخاصةً للأقليات، بما يكفل المساواة والحماية لجميع المواطنين. وعلى الرغم من أن هذه الجوانب لا ترتبط بشكل مباشر بالنظام السياسي، إلا أن النتائج المتوقعة منه تدخل في صلب التعريف بالنسبة لبعض المواطنين. فخلال معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الدول الديمقراطية تتمتع بقدر أكبر من الثراء، وتُسجّل فيها مستويات أقل من الفساد والتفاوت في المستويات الاقتصادية بين المواطنين، مقارنةً بالدول غير الديمقراطية. كما كانت توفر نطاقًا أوسع من الخدمات والمنافع للمواطنين. ومن منطلق سعي السياسيين إلى كسب رضا الناخبين، فإنهم كانوا مطالبين بوضع سياسات تخدم الصالح العام كوسيلة للفوز في الانتخابات، وهو ما انعكس بنتائج أفضل على مستوى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، مقارنةً بالدول ذات الأنظمة السلطوية.

وقد وضع ديفيد إيستون نظرية مفادها أن الديمقراطية تترسخ عندما ينتقل دعم المواطنين لها من دعم محدد إلى دعم شامل. فالدعم المحدد يرتبط بالأداء السياسي في لحظة معينة، أي أن تأييد النظام يرتبط بالحكومة القائمة. أما الدعم الشامل، فيتجاوز أداء الحكومات ويعبر عن تأييد للنظام الديمقراطي ككل. ويرى إيستون أن هذين النوعين من الدعم مترابطان؛ إذ يبدأ المواطنون غالبًا بدعم محدد، ينشأ من شعورهم بأن الديمقراطية تقدّم نتائج إيجابية، ومع مرور الوقت أو بفعل التنشئة السياسية، يتحوّل هذا الدعم إلى دعم شامل قادر على الصمود حتى في فترات تراجع الأداء، مثل الأزمات الاقتصادية أو وصول قيادة ضعيفة، دون أن يؤدي ذلك إلى تراجع الدعم للنظام نفسه. ومع ذلك، إذا استمر تدهور الأوضاع لفترة مطوّلة، فقد يتآكل هذا الدعم الشامل؛ ما قد يؤدي إلى تراجع التأييد للديمقراطية كنظام للحكم.

تجربة الغالبية العظمى من المواطنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الأنظمة الديمقراطية تبقى محدودة نسبيًا. ومع ذلك، فقد اختبر كثيرون بعض مظاهر الديمقراطية. تُعد التجربة التونسية بعد عام 2011 ربما الأكثر عمقًا في تاريخ المنطقة، لكن دولًا أخرى مثل العراق ولبنان ومصر شهدت انتخابات تنافسية. كما يمكن لمواطني المنطقة أن ينظروا إلى تجارب ديمقراطية في مناطق أخرى من العالم كنماذج لفهم هذا الشكل من الحكم. إلا أن تنوّع النماذج الديمقراطية واختلاف نتائجها قد يؤدي إلى تعدد في تعريفات المواطنين لهذا النظام.

ولفهم كيفية إدراك المواطنين في المنطقة لمفهوم الديمقراطية، صمّم الباروميتر العربي تجربة استطلاعية خاصة. في البداية، طُرحت أسئلة حول ست سمات قد يربطها المواطنون بالديمقراطية: المساواة أمام القانون؛ وغياب الفساد؛ وتوفير الاحتياجات الأساسية للجميع؛ وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة؛ والأمان من المخاطر الجسدية؛ وضمان الحقوق المدنية. وبالنسبة لكل سمة من هذه السمات، سُئل المستجيبون عمّا إذا كانت السمة "ضرورية جدًا"، أو "ضرورية إلى حد ما"، أو "غير ضرورية إلى حد ما"، أو "ليست ضرورية على الإطلاق" في فهمهم الشخصي لمعنى الديمقراطية. وفي حالة معظم السمات، تركز التباين الأساسي في الإجابات بين من اعتبرها "ضرورية جدًا" ومن اختار أحد الخيارات الثلاثة الأخرى، ولذلك قُسّمت النتائج في التحليل اللاحق إلى هذه الفئات.

من أبرز هذه النتائج أن المواطنين في معظم الدول أقل ميلًا لربط الديمقراطية بالانتخابات الحرة والنزيهة مقارنةً ببقية السمات الخمس. ففي سبع من أصل ثماني دول شملها الاستطلاع، الانتخابات هي السمة الأقل وصفاً من قِبل المواطنين على أنها "ضرورية جدًا" للديمقراطية. والاستثناء الوحيد كان في موريتانيا، حيث يقول الثلثان تقريبًا إن الانتخابات ضرورية جدًا، وهي نسبة تفوق قليلًا تلك التي تربط غياب الفساد بالديمقراطية (63 بالمئة). في العراق، تقل نسبة من يرون أن الانتخابات ضرورية جدًا عن بقية السمات الخمس بفارق لا يقل عن 5 نقاط. وفي تونس، كان الفارق لا يقل عن 4 نقاط مع كل سمة، بينما جاءت الانتخابات أقل اختياراً بـ 16 نقطة مقارنةً بتوفير الاحتياجات الأساسية للجميع. وفي المغرب، يرى 55 بالمئة فقط من المواطنين أن الانتخابات ضرورية جدًا، وهي نسبة مقاربة للشعور بالأمان الجسدي، لكنها تقل بـ 16 نقطة عن المساواة أمام القانون، وبـ 13 نقطة عن ضمان الحقوق المدنية.

ومع ذلك، لا يعني هذا أن الانتخابات ليست مهمة بالنسبة للمواطنين في المنطقة؛ إذ تشير النتائج إلى أن الأغلبية الواضحة في كل الدول ترى أنها عنصر أساسي جدًا في النظام الديمقراطي. كما أن الانتخابات ليست السمة الوحيدة للديمقراطية؛ إذ تشمل معظم التعريفات الأكاديمية عناصر مثل المساواة أمام القانون وضمان الحقوق الأساسية لجميع المواطنين. في الكويت (94 بالمئة)، والمغرب (71 بالمئة)، وموريتانيا (71 بالمئة)، كانت المساواة أمام القانون السمة الأكثر ترجيحًا من بين السمات الست باعتبارها ضرورية جدًا للديمقراطية في تقدير المواطنين. كما جاءت "ضمان الحقوق الأساسية للجميع" في المرتبة الثانية في هذه الدول الثلاث.[6] فقط في الأردن تتساوى سمة المساواة أمام القانون مع ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين كالسمتين الأكثر ذكراً (81 بالمئة). ورغم التركيز بشكل أقل على الانتخابات كسمة مُعرّفة للديمقراطية، يتضح تماماً ربط المواطنين في هذه الدول الأربع للديمقراطية بالمساواة السياسية.

أما في الدول الأربع الأخرى، فكانت السمة الأكثر ترجيحًا هي "توفير الاحتياجات الأساسية للجميع"، وتشمل: تونس (91 بالمئة)، والعراق (86 بالمئة)، ولبنان (85 بالمئة)، وفلسطين (78 بالمئة). وعلى الرغم من أن السمات الأخرى اعتُبرت مهمة أيضًا، إلا أن الأمن الاقتصادي بقي أولوية قصوى في هذه الدول. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدول الأربع هي نفسها التي كانت فيها الانتخابات خلال العقدين الماضيين أكثر تأثيرًا؛ حيث تغيّرت الحكومة في كل منها نتيجة للانتخابات. ومع ذلك، فإن المواطنين في هذه البلدان لا يزالون يفضّلون نتائج الديمقراطية على مُدخلاتها. ففي كل حالة، كانت "توفير الاحتياجات الأساسية للجميع" أكثر ترجيحًا بما لا يقل عن 10 نقاط مئوية مقارنة بـ "الانتخابات الحرة والنزيهة" كجزء ضروري جدًا من مفهوم الديمقراطية.

الديمقراطية مقابل الكرامة

تُظهر نتائج الباروميتر العربي بشكل واضح أن مواطني المنطقة يربطون بدرجات متفاوتة بين الديمقراطية والسمات الست الأساسية: المساواة أمام القانون، وغياب الفساد، وتوفير الاحتياجات الأساسية للجميع، والانتخابات الحرّة والنزيهة، والأمان من المخاطر الجسدية، وضمان الحقوق المدنية. ومع ذلك، هناك اختلافات ملحوظة بين البلدان التي شملها الاستطلاع في مدى ارتباط كل من هذه السمات بمفهوم الديمقراطية في أذهان المواطنين.

ولفهم أعمق لتصورات المواطنين حول الديمقراطية، أجرى الباروميتر العربي تجربة استطلاعية خاصة. فبينما تلقى نصف المبحوثين سلسلة الأسئلة التي تناولت السمات المرتبطة بالديمقراطية، تلقى النصف الآخر مجموعة مماثلة من الأسئلة، ولكن حول السمات الأساسية لمفهوم "الكرامة". وقد كانت السمات المطروحة في كلا المجموعتين متطابقة، ما يسمح بإجراء مقارنة دقيقة لمدى تطابق أو اختلاف مفهومي الديمقراطية والكرامة في أذهان المواطنين.

تُظهر النتائج أن السمات المرتبطة بالكرامة تشبه إلى حد كبير تلك المرتبطة بالديمقراطية. ففي ثلاث دول، كانت السمة الأكثر ارتباطًا بالكرامة هي المساواة أمام القانون: 95 بالمئة في الكويت، و84 بالمئة في الأردن، و77 بالمئة في موريتانيا - وهي أيضًا السمة الأكثر ارتباطًا بالديمقراطية في هذه الدول الثلاث. وفي خمس دول أخرى، كانت السمة الأكثر ارتباطًا بالكرامة هي "توفير الاحتياجات الأساسية للجميع": تونس (92 بالمئة)، والعراق (85 بالمئة)، وفلسطين (85 بالمئة)، ولبنان (84 بالمئة)، والمغرب (71 بالمئة). وفي أربع من هذه الدول الخمس، كانت هذه السمة أيضًا الأكثر ارتباطًا بالديمقراطية، باستثناء المغرب، حيث جاءت المساواة أمام القانون في المرتبة الأولى ضمن السمات المرتبطة بالديمقراطية. لكن تُظهر النتائج أنه في سبع من الدول الثماني، كانت السمة الأكثر ارتباطًا بمفهومي الديمقراطية والكرامة هي نفسها.

وفي المقابل، كانت "الانتخابات الحرة والنزيهة" السمة الأقل ارتباطًا بمفهوم الكرامة في سبع من الدول الثماني، مع استثناء وحيد هو موريتانيا، التي كانت أيضًا الاستثناء الوحيد في النمط العام المرتبط بسمات الديمقراطية. وفي الدول السبع

[6] هذه النقاط لا تختلف بالضرورة عن السمات الأخرى على مستوى ذي دلالة إحصائية. لكن - من منطلق إحصائي - فهي من بين أكثر سمتين ذكراً في جميع الحالات.

الأخرى التي شملها الاستطلاع، كانت الانتخابات الحرّة والنزيهة أقل ارتباطاً في تقدير المواطنين بالكرامة، مقارنة بالسمات الخمس الأخرى المذكورة.

ثمة طريقة إضافية لفهم كيفية إدراك المواطنين لهذين المفهومين، وهي النظر في السمة التي يراها المواطنون الركيزة الأساسية لكل منهما. وتشير النتائج إلى درجة عالية من التشابه بين المفهومين وفق هذا المقياس. فعلى سبيل المثال، بلغ الفارق في نسبة من يعتبرون أن "المساواة أمام القانون" هي الركيزة الأساسية للديمقراطية أو للكرامة خمس نقاط مئوية أو أقل في جميع الدول، وهو فارق يقع أغلبه ضمن هامش الخطأ. وبالنسبة لسمة "ضمان الحقوق المدنية للجميع"، لم يتجاوز الفارق خمس نقاط في أية دولة، مما يعكس تشابهًا كبيرًا في إدراك المواطنين لهذين المفهومين. أما بالنسبة لسمة "الانتخابات الحرة والنزيهة"، فقد كان أكبر فارق في موريتانيا (9 نقاط) حيث ارتبطت هذه السمة بشكل أكبر بالديمقراطية. بينما في بقية الدول، لم يتجاوز الفارق ست نقاط.

وفي ما يخص "توفير الاحتياجات الأساسية للجميع"، كان هناك تفاوت أكبر؛ إذ ربطها المواطنون بالكرامة أكثر من الديمقراطية بفارق 11 نقطة في المغرب، و9 نقاط في الكويت، و8 نقاط في تونس وموريتانيا، و7 نقاط في لبنان. بينما لم يتجاوز الفارق أربع نقاط في العراق والأردن وفلسطين. وفي المقابل، كانت الفروقات أقل بالنسبة لسمة "غياب الفساد"، ولم تُسجّل فروقات تُذكر في سمة "الأمان من المخاطر الجسدية" في أي من الدول التي شملها الاستطلاع.

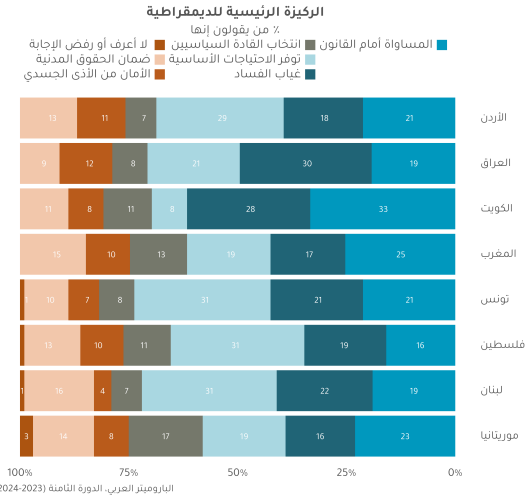

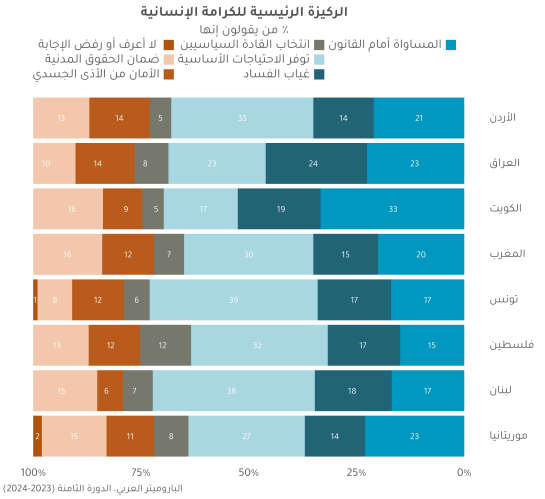

وتدلّ أوجه التشابه في النتائج كما أوضحنا على أن المواطنين في المنطقة يرون تقاربًا كبيرًا بين مفهومي الديمقراطية والكرامة. فبالنسبة لهم، لا تعني الديمقراطية مجرد نظام سياسي يتمحور حول الانتخابات، بل هي نظام يحقق لهم الكرامة الشخصية. وتشمل الكرامة في هذا السياق الأمن الاقتصادي، والأمان الشخصي، والحقوق الأساسية، والمساواة السياسية. وعلى الرغم من أن اختيار القادة السياسيين بحرية يبقى جزءًا من المفهوم، إلا أنه لا يحتل المرتبة الأولى. الرسالة الأساسية التي تكشفها هذه النتائج هي أن المواطنين حين يعبرون عن دعمهم للديمقراطية، فهم يطالبون بما هو أكثر بكثير من مجرد صناديق الاقتراع؛ إنهم يريدون نظامًا يستجيب لاحتياجاتهم. ويبدو أن الغالبية العظمى من المواطنين سيعتبرون أي نظام يوفّر المساواة السياسية، والاحتياجات الاقتصادية، والأمن الشخصي، نظامًا ديمقراطيًا من وجهة نظرهم.

الديمقراطية من حيث الممارسة

توفر مقارنة نظرة المواطنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للديمقراطية في بلدان أخرى حول العالم وسيلة إضافية لفهم كيف يُعرّفون هذا المفهوم. فعند سؤال المواطنين عن الولايات المتحدة وألمانيا، وهما بلدان يُنظر إليهما على نطاق واسع كنماذج لأنظمة حكم ديمقراطية، يُبدي معظم المواطنين في دول المنطقة اتفاقهم مع هذا التوصيف. على مقياس من 0 إلى 10، حيث يشير الصفر إلى نظام غير ديمقراطي بالكامل و10 إلى ديمقراطية كاملة، يقيّم معظم الناس

في المنطقة الولايات المتحدة على أنها دولة ديمقراطية. فعلى سبيل المثال، يقول 45 بالمئة من المواطنين في موريتانيا إن الولايات المتحدة تمثّل ديمقراطية كاملة، مقابل 39 بالمئة في كل من المغرب والعراق. وفي المقابل، يُبدي المواطنون في الأردن وفلسطين قدرًا أكبر من الشك، حيث يقول 14 بالمئة فقط إن الولايات المتحدة ديمقراطية كاملة. مع ذلك، في المُجمَل لم يُسجَّل أي متوسط تقييمي يقل عن خمس درجات في أي من الدول، بينما تجاوز المتوسط في أربع دول حاجز السبع درجات. وكان المتوسط الأدنى في الأردن (1.5 درجة)، يليه تونس (8.5)، بينما سُجِّلت أعلى المتوسطات في المغرب (7.8) وموريتانيا (4.8).

وبالمقارنة مع الولايات المتحدة، كانت نسبة المواطنين الذين يقيّمون ألمانيا كدولة ديمقراطية كاملة أقل في معظم الدول. تبلغ نسبة من يرون أن ألمانيا ديمقراطية كاملة (أي 10 درجات) 36 بالمئة في موريتانيا، و34 بالمئة في العراق، و32 بالمئة في المغرب. أما في الأردن (10 بالمئة) وفلسطين (12 بالمئة)، فكانت النسبة الأدنى ممن يمنحون ألمانيا العلامة الكاملة. مع ذلك، من حيث المتوسط العام، تنال ألمانيا تقييمًا أعلى من الولايات المتحدة في معظم الدول. ففي ست دول من أصل ثمانية، يتجاوز المتوسط التقييمي السبع درجات، بما في ذلك 6.8 في المغرب و2.8 في موريتانيا، في حين كان المتوسط الوحيد دون الست درجات في الأردن (7.5).

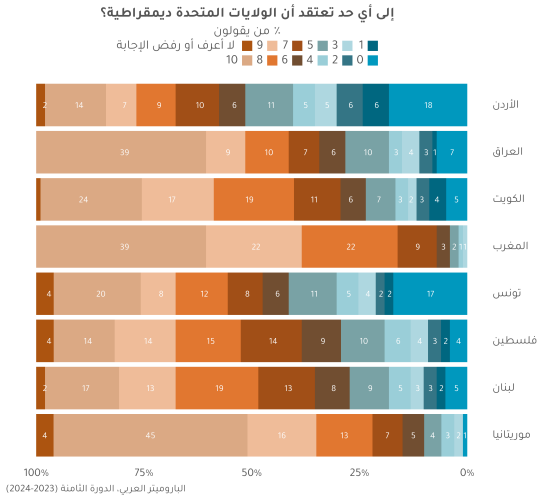

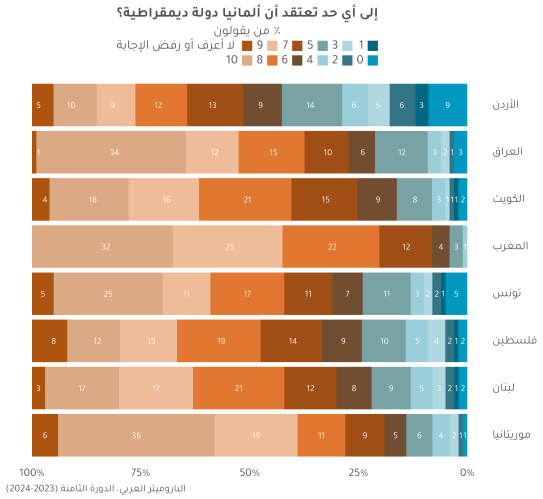

أما بالنسبة للصين، فقد سُئل المواطنون عن مدى ديمقراطية هذا البلد أيضًا. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة وألمانيا، فإن نسبة أقل من المواطنين في المنطقة يعتبرون الصين دولة ديمقراطية كاملة. في العراق، يقول 29 بالمئة فقط إن الصين تمثل ديمقراطية كاملة، تليها تونس وموريتانيا بنسبة 25 بالمئة لكل منهما. وعند النظر إلى المتوسطات، نجد أن الصين تنال تقييمًا يقل عن سبع درجات إلا في بلدين: المغرب (7.7) والعراق (0.7). وفي نصف البلدان الأخرى، تتراوح المتوسطات بين ست وسبع درجات، بينما كانت أقل من ذلك في الأردن (7.5) وانخفضت بشكل ملحوظ في الكويت (8.3). وبالمقارنة، لا تسجّل الصين في أي بلد متوسطًا أعلى من ألمانيا، لكنها تسجل تقييمًا أعلى من الولايات المتحدة في كل من الأردن وتونس.

وأخيراً، طرح الباروميتر العربي على المبحوثين سؤالاً عن مستوى الديمقراطية في بلدانهم. وعلى نفس المقياس، كانت نسبة المواطنين الذين يصفون بلدهم بأنه ديمقراطي بالكامل أقل بكثير مقارنة مع الدول الثلاث الأجنبية. الاستثناء الوحيد كان الكويت، حيث يقول 28 بالمئة إن بلدهم يمثل ديمقراطية كاملة، ثم تونس بواقع نسبة 15 بالمئة، بينما لم تتجاوز النسبة 11 بالمئة في أي بلد آخر. وعند النظر إلى المتوسطات، تبرز الكويت أيضًا بتسجيلها أعلى متوسط يبلغ 7.7 درجات. وعلى الطرف الآخر، كانت فلسطين الأدنى بمتوسط 3.3، تليها العراق (4.4). وفي بقية البلدان، تتراوح التقييمات بين خمس وست درجات، ما يشير إلى أن مواطني هذه البلدان يرون أن أنظمتهم تقع في منتصف المقياس تقريبًا.

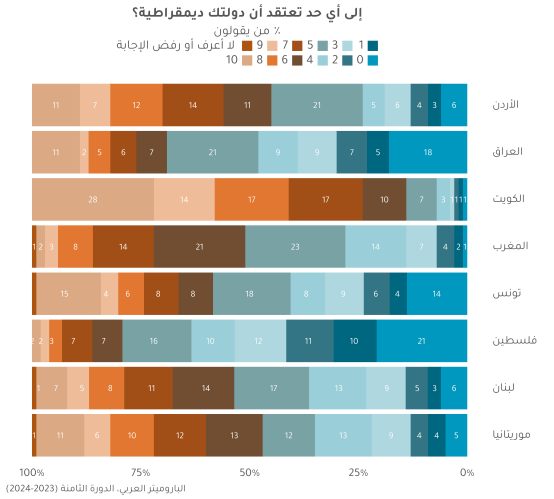

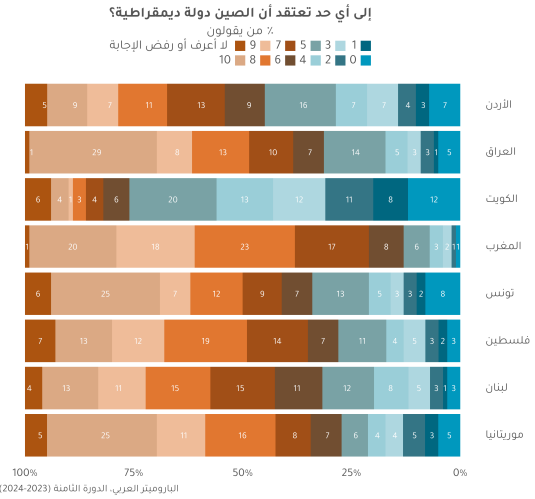

تُظهر هذه التقييمات للدول الأجنبية آليات فهم المواطنين في المنطقة لمفهوم الديمقراطية. فالصين، التي لا تُجري انتخابات وطنية لاختيار القيادة، تُعتبر أقل ديمقراطية من ألمانيا والولايات المتحدة، ولكن الفارق ليس كبيرًا. ففي ست دول من أصل ثمانية، كان متوسط تقييم الصين أقل من الولايات المتحدة بفارق لا يتعدّى نقطة واحدة. ويبدو أن تحسن الظروف الاقتصادية في الصين خلال العقود الماضية هو العامل الرئيسي الذي يستند إليه المواطنون في تقييمهم لمستوى الديمقراطية في هذا البلد.

كما أن نظرة أعمق إلى تونس توفّر مزيدًا من الفهم حول كيفية إدراك المواطنين في المنطقة لمفهوم الديمقراطية. ومن باب المصادفة، أُجري نحو نصف مقابلات الاستطلاع في تونس قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهو اليوم الذي شنّت فيه حركة حماس هجومًا على إسرائيل، بينما أُجري النصف الآخر خلال الأسابيع التالية التي شهدت الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة. ولقد قام الباروميتر العربي برسم متوسط التقييم اليومي المتحرّك من قِبل المواطنين التونسيين للديمقراطية في بلدهم وفي الولايات المتحدة الأمريكية. قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تُقيَّم على أنها أكثر ديمقراطية من تونس بشكل مستمر، حيث اقترب متوسط تقييمها من 7 درجات، بينما لم يتجاوز تقييم تونس 5 درجات في معظم الأيام. لكن بعد ذلك التاريخ، انقلب الاتجاه؛ إذ بدأت تونس تُقيَّم على أنها أكثر ديمقراطية من الولايات المتحدة الأمريكية. ويُعزى هذا التحول إلى تراجع في تقييم ديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية، يقابله تحسن طفيف في تقييم ديمقراطية تونس.

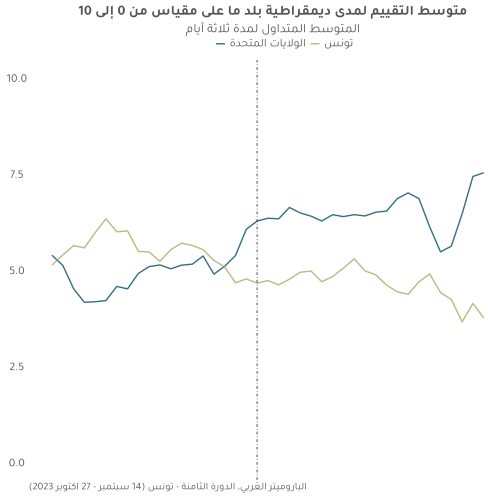

لم يشهد أي من البلدين تطورات داخلية كبرى تُفسّر هذا التغير في التقييمات. ويبدو أن التباين نابع من مواقف الحكومتين تجاه الأحداث في غزة. ففي ذلك الوقت، أعلن الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن عن "دعم لا يتزعزع" لإسرائيل، بما في ذلك الدعم العسكري خلال حملتها على غزة. في المقابل، عبّر الرئيس التونسي قيس سعيد عن دعمه لسكان غزة، وأدان الحملة العسكرية الإسرائيلية. ويبدو أن المواطنين التونسيين، الذين يُعرف عنهم مناصرتهم القوية للقضية الفلسطينية، قد غيّروا تقييمهم لمستوى الديمقراطية في البلدين استجابةً لهذه المواقف. فقد رأوا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدافع عن حقوق المدنيين في غزة، على عكس حكومتهم. وبما أن فهمهم للديمقراطية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الكرامة الإنسانية؛ فقد رأوا أن الموقف الأمريكي لم يكن ديمقراطيًا، بينما كان موقف تونس أقرب لما يعتبرونه ديمقراطية. هذا التحول في التقييمات يسلّط الضوء على أهمية الأفعال السياسية - وليس فقط الانتخابات - في تحديد مفهوم الديمقراطية لدى المواطنين في المنطقة.

نقطة مقارنة أخرى تناولها الاستطلاع تتعلق بتقييم المواطنين لمستوى الديمقراطية في بلدانهم مقارنة بما كان عليه الحال قبل احتجاجات الربيع العربي في 2010-2011. وقد طُرح هذا السؤال لقياس ما إذا كان المواطنون يرون أن الديمقراطية في بلدانهم قد تقدّمت أم تراجعت أم بقيت على حالها.

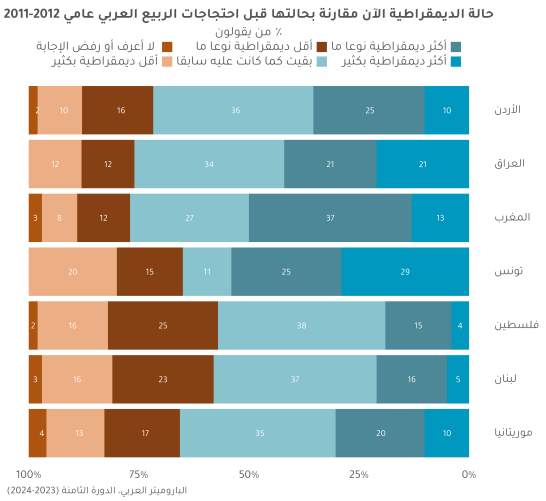

تكشف النتائج عن تقييمات متباينة لمسار التحول الديمقراطي في المنطقة. ففي خمس من أصل سبع دول طُرح فيها هذا السؤال، تقول النسبة الأكبر من المواطنين إن مستوى الديمقراطية لم يتغير، بما في ذلك العراق، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، وفلسطين. وكانت تونس هي الاستثناء الوحيد، حيث تقول الأغلبية (54 بالمئة) إن بلدهم بات أكثر ديمقراطية. وفي المغرب، يعبّر نحو نصف المواطنين (49 بالمئة) عن الرأي نفسه.[7] وفي البلدان الأخرى، يأتي العراقيون في المرتبة التالية بنسبة 42 بالمئة ممن يرون أن بلدهم أكثر ديمقراطية من فترة ما قبل 2011، يليهم الأردنيون بنسبة 35 بالمئة. أما اللبنانيون والفلسطينيون فهم الأقل تعبيراً عن هذا الرأي، بنسبة 21 بالمئة و19 بالمئة على التوالي.

وفي المقابل، لم تسجّل أية دولة أغلبية تقول إن بلدهم أصبح أقل ديمقراطية قياساً إلى ما قبل عام 2011. وكانت النسبة الأعلى التي ترى انتكاس الديمقراطية في فلسطين، حيث يقول 41 بالمئة إن الديمقراطية قد تراجعت، تليها لبنان بنسبة 39 بالمئة. أما في المغرب، فيرى 20 بالمئة فحسب إن الديمقراطية تراجعت، مقابل 27 بالمئة في الأردن.[8]

وربما كانت الحالة التونسية هي الأكثر إثارة للاهتمام، نظرًا لكونها الدولة التي خاضت أطول تجربة ديمقراطية وأكثرها عمقًا بعد عام 2011، وفقًا لتصنيف "فريدوم هاوس". التونسيون هم الأقل إقبالاً على القول بأن مستوى الديمقراطية في بلدهم "لم يتغير" من بين جميع الدول التي شملها الاستطلاع، بواقع 15 بالمئة من المواطنين. ومع أن الأغلبية (54 بالمئة) تقول إن تونس باتت أكثر ديمقراطية، إلا أن نسبة معتبرة (35 بالمئة) ترى أن البلد أصبح أقل ديمقراطية مما كان عليه في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي. وفي حين يعترف معظم التونسيين بأن تغييرات قد وقعت في بلدهم، لا يزال هناك انقسام بشأن ما إذا كانت هذه التغييرات قد أدّت فعلًا إلى مزيد من الديمقراطية.

الخاتمة

يدعم المواطنون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النظام الديمقراطي، لكنهم لا يُعرّفونه أولًا وقبل كل شيء على أنه إمكانية اختيار قادتهم من خلال الانتخابات. فالديمقراطية، في نظرهم، لا تتعلق بمدخلاتها بقدر ما تتعلق بمخرجاتها. بالنسبة لكثير من المواطنين العاديين، تبدو البرلمانات المنتخبة أدوات غير فعالة لتحقيق تحسينات ملموسة في حياتهم. ففي حالات مثل مصر وتونس بعد الثورة، انصبّ جزء كبير من الجدل العام حول دور الدين في الدولة، بدلًا من التركيز على القضايا التي من شأنها تحسين حياة المواطنين. أما في بلدان مثل العراق والأردن، فقد ركزت البرلمانات أكثر على توزيع الامتيازات، بدلًا من الدفع بتغييرات ذات مغزى. وبوجه عام، لم تتحقق تغييرات ملموسة في حياة المواطنين بعد الانتفاضات العربية.

تؤدي هذه النتيجة إلى رسم صورة معقدة لمستقبل الديمقراطية في المنطقة. لم يعد المواطنون يرون هذا النظام كحل سحري قادر على تحقيق نتائج إيجابية شاملة. بل باتوا يتعاملون معه بحذر، مدركين أن الأوضاع الاقتصادية، والأمن الشخصي، والقدرة على تنفيذ إصلاحات حقيقية، ليست بالضرورة مضمونة في ظل النظام الديمقراطي. ورغم أن الديمقراطية قد تُحسّن بعض الجوانب من حياتهم، إلا أن التحول المفاجئ إليها لن يؤدي إلى تحسينات فورية.

وبالتالي، لا يزال مواطنو المنطقة يفضّلون الديمقراطية على غيرها من الأنظمة، لكنهم في الوقت ذاته يدركون تمامًا حدود هذا النظام وأوجه قصوره. وفي الواقع، قد يكون هذا التحول في التوقعات مفيدًا لقضية الديمقراطية، إذا ما انفتح المجال السياسي مرة أخرى. فحين يُحدّث المواطنون توقّعاتهم حول ما يمكن وما لا يمكن أن تُحققه الانتخابات الحرة والنزيهة، فإن ذلك قد يجعل هذا النظام أكثر قدرة على الاستمرار. فلن يتوقع المواطنون حينها تحوّلًا جذريًا بمجرد العيش في ظل نظام ديمقراطي.

وفي الوقت ذاته، فإن هذه النتائج تحمل دروسًا واضحة لمن يدفعون باتجاه انفتاح سياسي. فإحداث تغيير في النظام السياسي وحده لا يكفي لكسب تأييد المواطنين. إن منحهم صوتًا في مدخلات النظام دون التركيز الواضح على المخرجات لن يؤدي إلى إصلاحات سياسية مستدامة. وكما أشار إيستون، فإن كسب دعم المواطنين يتطلب أن تسهم مخرجات النظام في تحسين حياتهم. وأي انفتاح سياسي حقيقي يتطلّب تحسين الظروف الاقتصادية، وضمان الأمن الشخصي، وحماية الحقوق المدنية الأساسية. لكن في جوهر الأمر، ما يريده المواطنون ببساطة وقبل أي مطلب آخر هو الكرامة – والتي تعني، في نظرهم، الأمن الاقتصادي والشخصي مقرونين بالحقوق السياسية. وإذا تحققت لهم هذه "الباقة" من المطالب كاملة، إلى جانب وجود نظام يسمح للمواطنين باختيار قادتهم بحرية، فإن احتمالات نجاح التحولات الديمقراطية في المنطقة ستزيد بشكل ملحوظ.

[7] لدى الجمع بين "أكثر ديمقراطية بكثير" و"أكثر إلى حد ما" معاً في فئة واحدة، يبلغ متوسط المجموع 49 بالمئة.

[8] لدى الجمع بين "أقل ديمقراطية بكثير" و"أقل إلى حد ما" معاً في فئة واحدة، يبلغ متوسط المجموع 27 بالمئة.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.